

الميزة التي لم تفارق الملك محمد السادس



لدى المغرب مصلحة في أي طموحات من هذا النوع بغية الهرب من مشاكله الداخلية التي عرف كيف يعالجها بدل الإذعان أنها غير موجودة. تحدث الملك محمد السادس صراحة عن هذه المشاكل. من يريد التأكد من ذلك، يستطيع العودة إلى خطابه منذ العام 1999. لغة الأرقام لا تخطئ والتاريخ لا أزماتهم الداخلية إلى خارج حدودهم، كي يضحكوا على شعوبهم، ويعتقدون أن في استطاعتهم ابتزاز المغرب أو تجاهله أو استبعاده. ينسى هؤلاء أننا نعيش في عالم لا شيء ينجح فيه مثل النجاح، خصوصا عندما يتعلق الأمر ببلد مثل المغرب متصلح مع نفسه ومع مواطنيه أولا.

ذلك عودة المجتمع الدولي إلى قرارات مؤتمر الصحيرات الذي استضافته المملكة في العام 2015 من أجل إيجاد تسوية سياسية في ليبيا. عملت قوى مختلفة من أجل إجهاد الجهود المغربية واستبعاد المغرب. لم تجد هذه القوى في نهاية المطاف سوى أن عليها العودة إلى ما صدر عن مؤتمر الصحيرات الذي استطاع الجمع بين كل الأطراف الليبية المعنية، فضلا عن أنه استبعد الحل العسكري. وهو حل بات يعترف الجميع بأنه لا وجود له. بعد أقل من خمس سنوات على انتهاء مؤتمر الصحيرات، يتبين أن المغرب كان يعمل من أجل الاستقرار في المنطقة وليس من أجل خدمة طموحات ذات طابع إقليمي، كما يفعل غيره. ليس

لكل المغاربة، التي ستبقى شغلنا الشاغل، حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية. ليس صمود المغرب في وجه وباء كوفيد - 19 صدفة. لا شيء يحدث بالصدفة في بلد يعمل فيه الملك محمد السادس على تقوية الجبهة الداخلية وتحويلها إلى جبهة صلبة بعيدا عن الشعارات الفارغة والريثانة. هناك ترجمة عملية لكل كلمة يقولها، بما في ذلك محاربة الإرهاب عبر التصدي للفقر أولا. أكثر من ذلك، كشفت السياسة الخارجية للمغرب أنها سياسة تستند إلى قاعدة واضحة في الرؤية والابتعاد عن كل أنواع العقد. لا يقدم المغرب على أي خطوة من دون دراسة عميقة لها. وتؤكد

اعطيتها لصحة المواطن المغربي وسلامة عائلته، هي نفسها التي أخص بها ابنائي وأسرتي الصغيرة، لاسيما في هذا السياق الصعب، الذي يمر به المغرب والعالم، بسبب انتشار وباء كوفيد - 19. تكمن أهمية مؤسسة العرش في المغرب في تلك القدرة على التعاطي مع هموم الناس. يشعر الملك محمد السادس بما يشعر به المواطن العادي، فيقول له "إذا كان من الطبيعي أن يشعر الإنسان، في هذه الحالات، بنوع من القلق أو الخوف، فإن ما أعطانا الثقة والأمل، هو التدابير والقرارات الحاسمة التي اتخذناها، منذ ظهور الحالات الأولى، لهذا الوفاء في المغرب. وهي قرارات صعبة وقاسية أحيانا، لم نتخذها عن طيب خاطر، وإنما دفعتنا إليها ضرورة حماية المواطنين، ومصصلحة الوطن".

يضيف الملك محمد السادس "إن عملنا لا يقتصر على مواجهة هذا الوباء فقط، وإنما يهدف أيضا إلى معالجة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، ضمن منظور مستقبلي شامل، يستلخص الدروس من هذه المرحلة والاستفادة منها. وإذا كانت هذه الأزمة قد أكدت صلابته الروابط الاجتماعية وروح التضامن بين المغاربة، فإنها كشفت أيضا عن مجموعة من النواقص، خاصة في المجال الاجتماعي. ومن بينها حجم القطاع غير المهيكل وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة إلى الفئات الأكثر هشاشة، وارتباط عدد من القطاعات بالتقلبات الخارجية. لذا، ينبغي أن نجعل من هذه المرحلة فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجاً".

تحدث الملك محمد السادس أيضا عن "ضخ حوالي 120 مليار درهم (نحو 13 مليار دولار) في الاقتصاد الوطني، أي ما يعادل 11 في المئة من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة تجعل المغرب من بين الدول الأوفر إقدا في سياسة إنعاش الاقتصاد بعد هذه الأزمة".

الهدف واضح كل الوضوح وهو يتمثل في "توفير الحماية الاجتماعية

تبقى الاستثمارية والمتابعة لشؤون المواطن المغربي الميزة الأولى للعاهل المغربي الملك محمد السادس. لم تفارق هذه الميزة عهده في يوم من الأيام. هذا ما أكدته مجددا خطابته الأخير في الذكرى الـ 21 لعيد العرش. من بين أهم ما تضمنته الخطاب الإصرار على العمل من أجل توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة. مثل هذه الحماية تظل أولوية لبلد يعده الملك محمد السادس ليكون بلدا طليعيا وواحة استقرار في منطقة تواجه تحديات كبيرة على صعد مختلفة. يظل المواطن المغربي الهم الأول للعاهل المغربي محمد السادس الذي قال في مطلع عهده لدى سؤاله عن القدرة التي امتلكها والده الملك الحسن الثاني، رحمه الله، على تكريس الدور المغربي على الصعيدين العربي والدولي "لأن كان المرحوم وضع اسم بلاده في الخرائط الدولية، فإن هم خلفته أن يرضع اسم المغرب في قلب كل مواطن مغربي".

خصص الخطاب لانتشار وباء كوفيد - 19 وكيفية مواجهته وكيفية التعاطي مع النتائج التي ترتبت وستترتب عليه. شرح الملك ما فعله المغرب وما اتخذ من إجراءات وعرض بشكل علمي النواقص والفجوات المطلوب معالجتها. لا وجود لحاجز بين الملك محمد السادس والشعب المغربي. على العكس من ذلك، هناك شفافية إلى أبعد الحدود وجرأة على قول الأشياء كما هي.

هذا ما حمل العاهل المغربي على القول في القسم الأول من خطابه إن "الروابط والمشاعر المتبادلة، التي تجمعنا على الدوام، تجعلنا كالجسد الواحد، والبنين المرصوص، في السراء والضراء. من هنا، فالعناية التي



خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

بعد أقل من خمس سنوات على انتهاء مؤتمر الصحيرات يتبين أن المغرب كان يعمل من أجل الاستقرار في المنطقة وليس تابع إقليميا كما يفعل غيره

لا يقتصر كلام العاهل المغربي الملك محمد السادس على وصف الوضع القائم وكيف واجهته السلطات بحزم، بل ينتقل إلى الذبول التي خلفها الوباء. يقول في هذا الشأن "إننا ندرج حجم الآثار السلبية، التي خلفتها هذه الأزمة، ليس على المستوى الصحي فقط، وإنما أيضا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فقد شملت انعكاساتها مختلف القطاعات الإنتاجية، وتأثرت كثيرا مداخيل الأسر،

من سلطة إلى دولة.. آخر مبتكرات القيادة الفلسطينية

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

إلى مراجعة المسيرة السابقة، التي تم فيها نقل الحركة الوطنية الفلسطينية من كونها حركة تحرر وطني ضد استعمار كولونيالي استيطاني إحلالي عنصري، إلى سلطة تحت الاحتلال، ووفقا لشروطه، والتي تم فيها، أيضا، اختزال قضية فلسطين بالأراضي المحتلة عام 1967 في تمام مبطن مع الرواية الإسرائيلية، بانطلاقه من اعتبار أن الصراع بدأ بسبب احتلال إسرائيل الضفة والقطاع، وليس بسبب قيامها على حساب شعب فلسطين، في تحل عن الرواية الفلسطينية المتناسقة على النكبة (1948).

وفي ذلك إطاحة بقيمتي الحقيقة والعدالة (بحسب تعبير إدوارد سعيد)، التي لا بد منها لأي تسوية تاريخية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لأن هذين العنصرين هما اللذان يقطعان مع الصهيونية ومع إسرائيل الاستعمارية والاستيطانية والعنصرية. ولنلاحظ أن إسرائيل التي وقعت اتفاق أوسلو وتحدثت عن التسوية لم تتحلل البيت عن روايتها التاريخية، التي تستند إلى المزاعم الدينية والإدعاءات الثوراتية، بل دليل إنها ظلت تصارع على كل فلسطين، أيضا فإن أصحاب هذا الخيار يبدون منقسمين عن الواقع إذ خيارهم يعتمد المفاوضات، أي على "كرم" أخلاق إسرائيل، فبعد 27 عاما، على اتفاق أوسلو، مازالت إسرائيل تسيطر على كل شيء، المياه والكهرباء والمحروقات والصادر والوارد والمعابر، ولا شيء البتة يوجي بانها ستمتكن الفلسطينيون من دولة مستقلة ولو في مساحة أقل.

ثالثا: في الحديث عن منظمة التحرير، وعن المقاومة، في أي شكل كانت، يجدر التذكير بأن سياسات أكثر من ربع قرن أدت إلى زعزعة إدراك الفلسطينيين لأنفسهم كتشعب واحد، وإلى تهميش منظمة التحرير. ولعل أكبر شاهد على ذلك يتمثل في تعامل القيادة الفلسطينية/السلطة مع منظمة التحرير، فهي أكثر طرف أضعف المنظمة، حيث خسرت المنظمة ولم تربح السلطة. وباختصار فإن الكلام عن تحويل السلطة إلى دولة هو محاولة لتجديد وهم أوسلو، وكان شيئا لم يكن، علما أن القيادة الفلسطينية لم تهتئ ذاتها ولا شعبها لمواجهة مثل تلك اللحظة، أو مواجهة مثل ذلك التحدي.

هذا الكلام يطرح التساؤل المشروع عن أوراق القوة التي تمتلكها القيادة الفلسطينية العربية والدولية غير المواتية إطلاقا لتحويل الاعتراف بدولة فلسطين من الحيز النظري إلى الحيز العملي

الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، مع علمنا أن إسرائيل صرحت على لسان قادتها مرارا وتكرارا أن من حق الفلسطينيين أن يسبوا كيانهم كما يشاؤون، دولة أو إمبراطورية، أي أن ما يهم هو فرض إملاءاتها عليهم، في كيان هو أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي، بغض النظر عن الاسم الذي يفضلون إطلاقه على كيانهم.

ثانيا: إن السؤال عن أوراق القوة التي تملكها القيادة الفلسطينية تأخذنا

الإسرائيلي انصب على منظمة التحرير كمثل لشعب فلسطين، وليس على شعب فلسطين، كما أنه تركز في الاعتراف بسلطة حكم ذاتي انتقالي، وهذه ضمن ثغرات كثيرة تضمنتها الاتفاق، الذي لم يعترف إسرائيل كدولة احتلال، ولا عرّف الضفة وغزة كإراض محتلة، وأجل قضايا الاستيطان والقدس واللاجئين والحدود إلى ترتيبات أو توافقات الطرفين التفاوضية، دونما عن أي مرجعية دولية. أما ما يخص الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة، فهو على أهميته، يكتسي طابعا معنويا، أكثر مما له ترجمات عملية، إذا استثنينا فتح ممثلات أو سفارات للفلسطين في عشرات الدول، علما أن معظمها سفارات ترهق ميزانية السلطة، ولا تقدم شيئا يذكر، لا للفلسطينيين في تلك البلدان، ولا على مستوى التأثير في مجتمعات البلدان التي تعمل فيها.

وهذا الكلام يطرح التساؤل المشروع عن أوراق القوة التي تمتلكها القيادة الفلسطينية، في هذه الظروف العربية والدولية غير المواتية إطلاقا، لتحويل الاعتراف بدولة فلسطين من الحيز النظري إلى الحيز العملي، أو لتعزيز الضغط على إسرائيل لإجبارها على

التسوية، ومحاولة إسرائيل فرض الأمر الواقع في الضفة، لاسيما عبر تهويد القدس واستئثار الاستيطان وبناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، لكن ذلك أضحت يتخذ طابعا رسميا منذ عامين، أكثر من ذي قبل، إذ بات يتكرر على لسان أكثر من قيادي في المنظمة والسلطة.

على ذلك فإن استعادة التلويح بهذا الخيار يستدعي طرح عدة تساؤلات، أو ملاحظات، أهمها:

أولا: تسعى القيادة الفلسطينية إلى الإحياء بالمزاوجة بين مصادرها إسرائيل وتعايشها معها، كسلطة تحت الاحتلال، بالقول إن ذلك الخيار ينقل المطالبة بالاستقلال من المنظمة إلى الدولة، باعتبار أن ثمة دولة أرضها تقع تحت الاحتلال، مستندة في ذلك إلى الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة - عضو مراقب (2012).

ومع مشروعية ذلك، فإن هذه النقطة تظل في الإطار النظري، إذ أن تلك الدولة لم تكن قائمة من قبل، أي أن الكيان الفلسطيني أتى وفقا لارتها اتفاق أوسلو (1993)، وعلى قاعدة المفاوضات، أي على قاعدة ما تقبل به إسرائيل. هذا إضافة إلى أن الاعتراف



ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

باتت أوساط القيادة الفلسطينية، وهي قيادة المنظمة والسلطة، وفتح، وتحدث عن فكرة التحول من سلطة إلى دولة، كخيار لها لمواجهة السياسات الإسرائيلية التي تنتهجها حكومة نتنياهو، وضمنها خطة "الضم" لأجزاء من الضفة، كما للرد على خطة "صفقة القرن" التي طرحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وكتناهما توديان إلى تقويض مشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة (1967)، أي ذلك الخيار، أو الوهم، الذي راهت عليه تلك القيادة منذ توقيعها الاتفاق المذكور.

بيد أن هذا التطور الذي يثير تساؤلات عديدة، ليس جديدا أو مفاجئا، إذ أن ذلك الطرح راود القيادة الفلسطينية بعيد انتهاء المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو (ومدتها خمسة أعوام منذ 1994)، وهو ما كان يفترض أن يحصل في العام 1999، ردا على تملص إسرائيل من تنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منها.

الضغوط الدولية والعربية، في ظل وجود إيهود باراك كرئيس لحكومة إسرائيل (إبان ترعته لحزب العمل)، آنذاك، حالت دون ذلك وفرضت على القيادة الفلسطينية صرف النظر عن تلك الخطوة، بل والذهاب إلى مفاوضات كامب ديفيد (2000) لنقاش قضايا الحل النهائي والقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والترتيبات الأمنية، التي أرادتها إسرائيل لتشريع تملصها من الاستحقاقات المطلوبة منها في الحل الانتقالي، لاسيما الانسحاب من مناطق "ب" كاملة، ومن أجزاء من المناطق "ج"، أيضا، لفرض إملاءتها على الفلسطينيين.

ومعلوم أن إسرائيل ظلت تبرر ذلك بأن اتفاق أوسلو الموقع بين الطرفين لا ينص على انسحابها من كل أراضي الضفة الغربية (النص عن إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية فقط) كما أنه لم ينص على أنه في النهاية ستقوم دولة فلسطينية مستقلة.

المهم في الأمر، أن القيادة الفلسطينية صرحت بالنظر عن ذلك الخيار منذ عقدين، لكنها عادت واستعادته مع تعثر عملية

